

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج  
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
الدورة الثانية  
نيروبي، 5-9 حزيران/يونيه 2023

## قرار اتخذته جمعية موئل الأمم المتحدة في 9 حزيران/يونيه 2023

### 8/2 - التخطيط الحضري والبنية التحتية المستدامة

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إذ تؤكد أن الحضرة هي إحدى الخصائص المميزة لعصرنا، إذ أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في مناطق حضرية، مما يجعل من الضروري ضمان إيلاء التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية الاهتمام اللازم من أجل التخفيف من حدة التحديات وتعظيم الفوائد المرتبطة بالحضرة،

وإذ تسلّم بأهمية زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الذي تلتزم فيه الدول الأعضاء بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الإدارة 8/22 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2009 الذي وُفق بموجبه على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية<sup>(1)</sup>، وكذلك القرار 6/25 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2015، الذي وافق فيه مجلس الإدارة على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي<sup>(2)</sup> كدليل قيم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وشجع الدول الأعضاء على النظر في مبادئ التخطيط الحضري والإقليمي المبينة في المبادئ التوجيهية لدى وضع سياساتها الحضرية الوطنية وأطر التخطيط الحضري والإقليمي واستعراضها وتنفيذها،

وإذ تشير أيضاً إلى اعتماد الخطة الحضرية الجديدة<sup>(3)</sup> في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر 2016، وإلى تأييد الجمعية العامة لهذه

(1) الوثيقة HSP/GC.22/2/Add.6، المرفق.

(2) A/70/8، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

الخطة في قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، وإذ تكرر تأكيد أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً، ولا سيما الهدف 11،

وإذ تؤكد من جديد الرؤية المشتركة للدول الأعضاء على النحو الوارد في الفقرة 11 من القرار 256/71، وتحديدًا بشأن استخدام الجميع للمدن والمستوطنات البشرية وتمتعهم بها على قدم المساواة، حيث يتمتع جميع الأشخاص بحقوق وفرص متساوية، وبشأن الالتزام بوضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى المناسب، بما في ذلك في الشراكات المحلية - الوطنية والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، وبناء نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية، وتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومة للتمكين من تحقيق التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة،

وإذ تسلّم بالجهود التي تضطلع بها الدول الأعضاء لوضع وتنفيذ سياسات حضرية وطنية وبأهمية الربط الفعال بين السياسات الحضرية الوطنية والتخطيط الوطني والإقليمي والحضري وتطوير البنى التحتية، وأهمية ترجمة السياسات إلى أفعال،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل الرامي إلى إحداث تحول في النموذج الحضري، بما في ذلك عن طريق اعتماد نهج مستدامة ومتكاملة تركز على الناس وتراعي الأعمار ونوع الجنس إزاء التنمية الحضرية والإقليمية عن طريق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتنمية القدرات والإجراءات على جميع المستويات، استناداً إلى الدوافع الأساسية للتغيير، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفقرة 15 (ج) '1' من الخطة الحضرية الجديدة، بشأن التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي المتكاملين على المدى الطويل، والفقرة 15 (ج) '4' بشأن أطر وأدوات التمويل الابتكارية والمستدامة، فضلاً عن التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 224/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي حثت فيه الجمعية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) على مواصلة وضع طرائق ونهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ بهدف دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عند الحاجة، في التعامل مع التحديات والفرص الناشئة في المناطق الحضرية،

وإذ تشير كذلك إلى الفقرة 20 من قرار مجلس الإدارة 8/26 المؤرخ 12 أيار/مايو 2017، التي شجع فيها المجلس المديرية التنفيذية لمؤئل الأمم المتحدة على أن تواصل، في نطاق الموارد المتاحة والولاية الحالية لمؤئل الأمم المتحدة، تطوير مختبر التخطيط والتصميم الحضري،

وإذ تلاحظ التحديات الراهنة المتصلة بالتخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك زيادة عدد سكان في المناطق الحضرية، والزحف العمراني، والتكدس المروري، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، ونقص المياه، وزيادة أوجه عدم المساواة الحضرية والمستوطنات غير الرسمية، وهي تحديات تفاقمت خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإذ تشدد على أهمية اتباع نهج متكامل إزاء التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية في تعزيز التنمية المستدامة وفي التصدي للتحديات العالمية الناشئة عن الحضرة السريعة، بما في ذلك الصحة، وعن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة أيضاً الحاجة إلى الحفاظ على روابط حضرية-ريفية مُجدية،

وإذ تسلّم بأهمية تحسين الوصول إلى التخطيط الحضري والأساسي المتكامل واعتماده، من خلال تبادل الخبرات الوطنية فيما يخص النهج الابتكارية وإتاحة أحدث الأدوات والخبرات والمعارف ذات الصلة لجميع البلدان والمدن،

1- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع المجلس التنفيذي لمؤئل الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بتطوير منصة رقمية تقنية عالمية سهلة الاستعمال ويسهل الوصول إليها بشأن الحضرة وتطوير البنية التحتية تسخر، إلى أقصى حد ممكن، الأدوات وقواعد المعارف القائمة، لتكون بمثابة مورد

للأدوات المرنة والقابلة للتكيف من أجل التخطيط الحضري الشامل والبنية التحتية المستدامة، وتوفر العناصر التالية، من بين عناصر أخرى:

(أ) موارد تقنية ذات صلة، بما في ذلك مبادرات السياسات الابتكارية، والأدوات، والممارسات الجيدة والحلول للتخطيط الحضري المتكامل والتخطيط المتكامل للبنى التحتية، التي تتناول، من بين أمور أخرى، إدارة البيانات المكانية ونظم النقل وتخطيط الاستثمار الرأسمالي وخيارات التمويل لتطوير البنى التحتية؛

(ب) آليات لبناء القدرات، وتبادل المعارف والحصول على المساعدة التقنية للتخطيط الحضري المتكامل والتخطيط المتكامل للبنى التحتية لدعم اعتماده وتكيفه في سياقات مختلفة؛

(ج) آليات تعاون لتيسير حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية وأشكال المساعدة الأخرى؛

2- تشجع الدول الأعضاء وأعضاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على تحديد احتياجاتهم في مجال الحضرة من خلال التحليل القائم على الأدلة وتحديد سمات الأقاليم والمناطق الحضرية، وعلى إجراء تقييم لنظمها التخطيطية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية، من أجل توفير المعلومات اللازمة لتعزيز نظم التخطيط وتيسير تحديد الاحتياجات من أنشطة بناء القدرات والأدوات ذات الصلة بالتنمية والتكاسم؛

3- تشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من مجموعة متنوعة من الأدوات والدعم التقني المتاح من أجل التخطيط الحضري المتكامل والشامل والبنية التحتية المستدامة وتكيف الأدوات والأساليب مع سياقاتها المحددة؛

4- تدعو الدول الأعضاء، والشركاء وأصحاب المصلحة إلى النظر في المساهمات الطوعية للمنصة الرقمية التقنية العالمية المدرجة في برنامج عمل وميزانية موئل الأمم المتحدة للنهوض بأهداف المنصة؛

5- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، رهناً بتوافر الموارد وتمشياً مع الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة، بإتاحة المعلومات والإرشادات من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التمويل فيما يتعلق بتوفير التمويل المستدام، إثباتاً للالتزام الذي المُتَبَنَّى في قرار الجمعية العامة 256/71 والالتزام العالمي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11؛

6- تطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تقدم، رهناً بتوافر الموارد وتمشياً مع الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة واستناداً إلى الدروس والمكاسب المستفادة من المنصة العالمية وجهودها الرامية إلى ترسيخ الطابع الإقليمي، المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان والمدن وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ مبادرات تشاركية ومستدامة للتخطيط الحضري المتكامل وتطوير البنى التحتية، وإنشاء مراكز امتياز محلية أو مختبرات حضرية أو وكالات إنمائية لدعم التخطيط الحضري المتكامل التشاركي والمستدام وتطوير البنى التحتية من خلال تطبيقات وأدوات أفضل الممارسات وبناء القدرات والمعارف المحلية داخل الهياكل الحكومية؛

7- تدعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوطنية والسلطات المحلية والإقليمية ورباطاتها ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص والرباطات المهنية ذات الصلة، إلى العمل معاً بطريقة منسقة لتعزيز وتبادل أفضل الممارسات للتخطيط الحضري المستدام وتطوير البنى التحتية من خلال المنصة الرقمية التقنية العالمية؛

8- تدعو المديرية التنفيذية إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، رهناً بتوافر الموارد وتمشياً مع الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة، تحديثات منتظمة عن تشغيل المنصة الرقمية التقنية العالمية ونطاق استخدامها.